إسرائيل تعتقل 11 فلسطينياً في الضفة

عباس: القرار الدولي ضد الاستيطان يؤسس لمفاوضات جادة لإنهاء الاحتلال

جنود الاحتلال الإسرائيلي يعتقلون فلسطينياً

غزة - الأراضي المحتلة - «وكالات»: أفاد نادي الأسير الفلسطيني، بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت الليلة الماضية وفجر أمس الثلاثاء، 11 مواطنا من الضفة الغربية.

وأوضح نادي الأسير وفقاً لما ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت خمسة فلسطينيين من محافظة رام الله والبيرة.

وأضاف أن القوات اعتقلت أربعة آخرين من بلدة قباطية في محافظة جنين، إضافة إلى مواطنين من محافظة الخليل.

ويعتقل الاحتلال الإسرائيلي فلسطينيين بشكل يومي، ويصفهم بالمطلوبين لأجهزة الأمن بتهمة الإخلال بالنظام العام وممارسة الإرهاب الشعبي، على حد زعمه.

من ناحية أخرى رحب الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، الإثنين، بقرار مجلس الأمن الذي يدين الاستيطان الإسرائيلي، معتبراً أنه يؤسس «للبدء بمفاوضات جادة لإنهاء الاحتلال على أساس قرارات الشرعية الدولية».

وقال عباس مترئساً اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح في رام الله «هذا القرار جاء بعد 36 عاما من الاعتراضات، ولأول مرة يأتي ليؤكد على مرجعيات وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وليثبت رفض العالم للاستيطان باعتباره غير شرعي على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ 1967 بما فيها القدس الشرقية».

وأضاف كما نقلت عنه وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) أن «القرار كان واضحاً، فهو يثبت الأسس التي من الممكن البناء عليها مستقبلاً من أجل البدء بمفاوضات جادة لإنهاء الاحتلال على أساس مرجعيات وقرارات الشرعية الدولية».

ويطالب القرار الدولي الذي صدر يوم الجمعة، إسرائيل بأن «توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الإستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية»، ويؤكد أن المستوطنات «ليس لها شرعية قانونية».

وللمرة الأولى منذ 1979، لم تستخدم الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد القرار بينما كانت تساند إسرائيل في هذا الملف البالغ الحساسية، وسمح امتناعها عن التصويت بإقراره.

كذلك، اعتبر عباس أن القرار الدولي «يمهد الطريق لنجاح المؤتمر الدولي للسلام الذي تدعو إليه فرنسا في منتصف الشهر المقبل»، آملاً بأن «يخرج المؤتمر بآلية دولية وجدول زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لبلادنا».

وتعتزم فرنسا عقد مؤتمر في 15 يناير المقبل بمشاركة 70 دولة في مسعى لإحياء جهود السلام المتعثرة بين الاحتلال الإسرائيلي والفلسطينيين.

وانتقد وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان بشدة المؤتمر المذكور، واصفاً إياه بأنه «محاكمة ضد إسرائيل».

كوريا الشمالية تخطط لتطوير أسلحة نووية جديدة في 2017

الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ-اون

بيونغ يانغ - «وكالات»: قال أحد المنشقين البارزين عن النظام في كوريا الشمالية، أمس الثلاثاء، أن الزعيم كيم جونغ-اون يخطط لإنتاج أسلحة نووية في 2017، للاستفادة من الانتقال الرئاسي في كوريا الجنوبية والولايات المتحدة.

وصرح تاي يونغ-هو في أول مؤتمر صحافي له في سيول منذ انشقاقه وفراره من لندن، حيث كان يتولى منصب نائب سفير كوريا الشمالية في أغسطس الماضي، أن كيم أصدر توجيهاً في مؤتمر نادر للحزب الحاكم في مايو «لاستكمال التطوير النووي بنهاية العام المقبل».

وصرح تاي للصحافيين المحليين أنه «مع إجراء انتخابات رئاسية في كوريا الجنوبية والانتقال الحالي في الإدارة الأمريكية، فإن كوريا الشمالية تعتبر 2017 وقتاً مناسباً للتطوير النووي».

وأضاف أن ذلك «يستند إلى الحسابات بأن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لن تتمكنا من اتخاذ أية إجراءات فعلية أو عسكرية بسبب استحقاقات السياسة الداخلية».

وأجرت كوريا الشمالية تجربتين نوويتين في 2016 والعديد من التجارب الصاروخية لتحقيق هدفها بامتلاك صاروخ نووي يصل إلى الأراضي الأمريكية كقوة ردع.

وطبقاً لنص المؤتمر الصحافي فقد صرح تاي أن كيم لن يتخلى أبداً عن ترسانة بلاده النووية مهما كانت الحوافز المالية التي يمكن أن تقدم له.

وأكد أن هدف زعيم كوريا الشمالية هو فتح حوار جديد مع الولايات المتحدة من موقع القوة النابعة من امتلاكه قوة نووية مؤكدة.

وتوعدت واشنطن مراراً بأنها لن تقبل مطلقاً بكوريا الشمالية كقوة نووية.

وقال تاي أنه لا يعلم مدى التقدم الذي أحرزته كوريا الشمالية في برنامجها للأسلحة النووية نظراً لأن هذه المعلومات لا تتوفر للدبلوماسيين.

وأضاف «حتى وزارة الخارجية لا تعلم».

وكان تاي يعيش في لندن عندما فر إلى كوريا الجنوبية مع زوجته وابنيه ليكون أرفع دبلوماسي كوري شمالي ينشق عن النظام.

تتمات

المجلس للعرب

الجرائم ضد الإنسانية ضد الإشقاء السوريين في مدينة حلب.

وأدان البيان «ما يجري على ارض سورية الحبيبة منذ اكثر من خمس سنوات وحتى اليوم، مع استمرار العدوان على سوريا والقصف الوحشي على مدينة حلب وسكانها الابرياء المحاصرين - وامام السكوت المريب والاستسلام الكامل للمؤسسات الدولية والاقليمية على ما يتم من مجازر وحشية واعتداءات همجية ومآسي انسانية وكوارث بشرية، يندى لها جبين العالم الحر مهما كان دينه او معتقده او انتماءه السياسي».

واوضح ان محاولات الهاء الرأي العربي والاسلامي لاخفاء وحشية ما يجري والتستر تحت دعاوى محاربة الارهاب، مستفيدة من اخطاء وخطايا المتطرفين لتبرير الدكتاتورية والجرائم القمعية، وهو ما يؤكد خطورة المؤامرة على المنطقة والامة كلها.

ودعا البيان الى ايقاف العدوان الاجنبي والميليشيات الطائفية والارهابية، وكل صور التدخل الخارجي الصريحة والمستترة في الشان السوري.

كما دعا البيان الى الوقف الفوري لاطلاق النار على الاراضي السورية، والسماح بايصال المساعدات الانسانية للمناطق المحاصرة في كافة ارجاء سوريا ووضع برنامج سياسي عاجل باختيار من يحكمه بكل حرية يملء ارادته، ويضمن وحدة اراضي سوريا وكيان الدولة الواحد فيها ترعاه منظمة التعاون الاسلامي بالتعاون مع جامعة الدول العربية والامم المتحدة.

ودعا اعضاء المجلس في بيانهم الى وضع برنامج زمني عاجل لعودة ابناء الشعب السوري المهاجر الى اراضيه، بكل امن وسلامة، وتنفيذ برنامج عاجل وملح لاعادة اعمار البلاد تشرف عليه وتوفر له الموارد الجهات الرعاية.

وناشد البيان الشعوب العربية والاسلامية وكافة الحركات والهيئات فيها، باظهار رفضها واعتراضها على ما يجري من عدوان وتقديم كافة اشكال العون لنضال الشعب السوري وحريته.

من جهة اخرى وافق مجلس الامة على عدد من التوصيات النيابية للحكومة الكويتية، بشان الوضع في سوريا ومدينة حلب، اولها مطالبة وزارة الخارجية الكويتية بالتحرك عربيا ودوليا، للسعي لاستصدار قرار من مجلس الامن، لإحالة جرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية الى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية وفقا للفصل السابع.

كما طالب المجلس في توصياته وزارة الداخلية بتسهيل اجراءات اقامة والتحاق الاخوة السوريين باقاربهم المقيمين في الكويت ووزارة الصحة الكويتية، بالتعاون مع جمعية الهلال الاحمر الكويتية بزيادة عدد القوافل المسيره، من اجل اسعاف وتقديم الرعاية الطبية للاجئين السوريين في الدول التي تستقبلهم.

ودعا المجلس في توصياته الى التعاون مع الدول المعنية بالقضية السورية، بايجاد حلول سياسية لحل المشكلة بعيدا عن القوة والسلاح مطالبا برفع الحصار عن المواطنين السوريين المحاصرين في كل المدن السورية، وتوصيل المساعدات الانسانية لجميع البلدات المحاصرة من غذاء ودواء طبية ومساعدات.

من جهته اشاد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم بالتزام النواب بتوجيهات صاحب السمو امير البلاد، بان لا يكون مجلس الامة سببا في اشقاق المجتمع.

وقال الغانم عقب الجلسة الخاصة لمناقشة الوضع الانساني في حلب، ان تعاون الاخوة النواب غلبوا المصلحه العامة وجنبوا للمجتمع الكويتي سجالا ليس في محله.

اضاف ان الكويت دولة صغيره تعيش في اقليم ملتهب، فالحكمة مطلوبه من رجال الدولة، واذا كان قدر اعضاء مجلس الامة رجال دولة فاعتقد ان اداءهم اليوم في هذه الجلسه ممتاز»، مؤكدا ان المجلس عبر عن الشعب الكويتي والصوت الكويتي دون خدش للوحدة الوطنية والتلاحم الذي نحن باامس الحاجه له في ظل هذه الظروف الدقيقة.

وكان النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، قد اكد في بداية الجلسة أن دولة الكويت اتخذت عدة خطوات استشعارا لحجم «الكارثة الانسانية المأساوية» التي تعرضت لها مدينة «حلب».

وقال الخالد في بيان حكومي حول «الاجراءات التي اتخذتها الحكومة ووزارة الخارجية في مساعدة السوريين في مدينة حلب»، في جلسة مجلس الامة الطارئة لاستنكار الجرائم الانسانية بحق السوريين في حلب، ان الخطوات التي اتخذتها دولة الكويت في هذا الشان لم تكن محلية وحسب بل خليجية وعربية واسلامية ودولية.

وشدد على موقف الكويت الدائم الذي يدعو الى وقف فوري لاطلاق النار والاتجاه الى الحل السياسي، الذي يعد «الخيار الوحيد الدائم الامن لحل الازمة السورية».

اضاف اننا ندرك جميعا فداحة المأساة السورية التي سوف تتم وللأسف الشديد عامها السادس، حاصدة اكثر من 400 الف قتيل و8ر4 مليون لاجئ و6ر6 ملايين نازح داخليا وفق إحصائيات الامم المتحدة.

واوضح ان هذه المأساة الإنسانية قد القت بظلالها وتداعياتها الخطيرة على امن واستقرار المنطقة، وتجاوزت تاثيراتها المتفاقمة الداخل السوري إلى الدول المحيطة والإقليم برمته، لافتا إلى ان تداعياتها وارتداداتها تنذر بعواقب لاتحمد عقباها تعصف بامن واستقرار دولنا.

وذكر انه «لا شك ان جميعنا في هذه القاعة على وعي وإدراك تام بمدى المخاطر المتصاعدة التي تعيشها منطقتنا، فكل ما حولنا يشهد وللأسف توترا متزايدا نسال المولى عز وجل ان يقينا شروره، ويمدنا بالقوة والعزم للحفاظ على أمننا واستقرارنا في هذه الأوقات العصيبة».

وافاد الشيخ صباح الخالد بأن «دولة الكويت وإستشعارا بحجم الكارثة الإنسانية المأساوية التي تعرضت لها مدينة حلب مؤخرا، قد إتخذت خطوات عدة وعلى كافة المستويات والأصعدة».

وبين أن «مجلس الوزراء أصدر بيانا بتاريخ 19 ديسمبر 2016، تم فيه إدانة وإستنكار العمليات التي إرتكبت بحق مدينة حلب وأهلها العزل، والتاكيد على ضرورة تكاتف الشعب الكويتي وتعزيز الوحدة الوطنية، والوقوف صفا واحدا خلف قيادته الحكيمة في مواجهة الظلم ورفع المعاناة عن الشعب السوري الشقيق»، فضلا عن «تقديم الشكر والامتنان الى الشعب الكويتي لتجاوبه وتفاعله مع حملات جمع التبرعات التي قامت بها وزارة الإعلام وجمعية الهلال الأحمر الكويتي ولجان الإغاثة الإنسانية».

وقال الشيخ صباح الخالد إنه «على الصعيد الخليجي فقد نسقت دولة الكويت مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، لإصدار بيان يعبر عن حجم الفظائع والمعاناة الإنسانية في حلب حيث صدر البيان بتاريخ 13 ديسمبر 2016، والذي عبر عن الإدانة الشديدة لإستمرار القصف الوحشي لمدينة حلب السورية وما ينتج عنها من قتل للمدنيين الأبرياء وتدمير تام لهذه المدينة التاريخية العريقة».

وأوضح أنه «على الصعيد العربي فقد عقدت جامعة الدول العربية اجتماعين طارئين، بناء على طلب دولة الكويت الأول عقد على مستوى المندوبين الدائمين لدى جامعة الدول العربية بتاريخ 4 أكتوبر 2016، والثاني تم عقده على المستوى الوزاري بتاريخ 19 ديسمبر 2016، وذلك لبحث تطورات الوضع في سوريا في ظل الأوضاع المأساوية في مدينة حلب».

وذكر انه «على الصعيد الإسلامي عقدت منظمة التعاون الإسلامي إجتماعين طارئين للجنة التنفيذية للمنظمة بناء على طلب دولة الكويت كذلك، الأول عقد على مستوى المندوبين الدائمين لدى منظمة التعاون الإسلامي بتاريخ 9 اكتوبر 2016، والإجتماع الثاني عقد على مستوى وزراء الخارجية بتاريخ 22 ديسمبر 2016 لبحث تطورات الأوضاع المأساوية في مدينة حلب».

وقال الشيخ صباح الخالد إنه إثر تلك الإجتماعات العربية والإسلامية الطارئة، صدرت عدة قرارات وبيانات أدانت واستنكرت الجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الواقعة في مدينة حلب وباقي المدن السورية، كما تضمنت تلك القرارات والبيانات مقترحات وافكارا عملية تقدمت بها دولة الكويت.

أضاف انه من تلك الاقتراحات والافكار القيام بما يلزم من اتصالات مع مختلف الأطراف المعنية، وفي مقدمتها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لاطلاعها على الموقف العربي والإسلامي من الأزمة السورية، وحثها على اتخاذ مواقف من شانها تحقيق وقف كامل لإطلاق النار، والبدء في عملية سياسية تفضي إلى حل شامل للأزمة السورية، ودعم مقترح عقد جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار قرار يدين الممارسات الوحشية على الأراضي السورية وخاصة في مدينة حلب.

وأفاد ان من مقترحات الكويت في هذا الشان ايضا، توجيه رسائل إلى المنظمات الإنسانية والدولية لحثها على التحرك لدعم الوضع الإنساني في سوريا وإغاثة السكان من المدنيين.

وأشار إلى أنه «على الصعيد الدولي وتجنبا للعجز الحاصل في مجلس الأمن في القيام بواجباته تجاه ما يحدث في سوريا، دعمت دولة الكويت الجهود التي تقوم بها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر والجمهورية التركية، لعقد اجتماع طارئ للجمعية العامة للأمم المتحدة على أساس مبدأ «الاتحاد من أجل السلام»، لتبيان الفظائع الإجرامية التي ترتكب في حلب».

وأوضح أن «ما تم ذكره هو موقف دولة الكويت في الجانب السياسي، أما المسار الإنساني ومن منطلق الشعور بالمسؤولية، والحرص على الوقوف بجانب الشعب السوري المنكوب في الداخل والخارج والتخفيف من معاناتهم ومأساتهم الإنسانية، فقد استضافت دولة الكويت وبناء على طلب من الأمين العام للأمم المتحدة ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الأوضاع الإنسانية في سوريا في الأعوام 2013 و2014 و2015».

وذكر الشيخ صباح الخالد أن دولة الكويت «شاركت في تنظيم ورئاسة المؤتمر الدولي الرابع للمانحين في لندن عام 2016»، مبينا أن «تلك المؤتمرات شهدت تفاعلا شعبيا ملحوظا برهن من خلاله اهل الكويت على طيب معدنهم وعن روح الأخوة والوفاء التي جبلوا عليها منذ القدم».

وأفاد الشيخ صباح الخالد أن «مجموع الإسهامات في هذه المؤتمرات على المستويين الرسمي والشعبي بلغ 1ر6 مليون دولار امريكي»، موضحا انه «بتاريخ 19 ديسمبر 2016 اطلقت حملة تبرعات شعبية لنصرة اهلنا واشقاؤنا في حلب بلغ مجموع التبرعات 20 مليون دولار».

وأكد أن الإسهامات الإنسانية لدولة الكويت في الأزمة السورية قد ذهبت إلى أبعد من سوريا، حيث ساهمت الكويت في برامج صحية وتعليمية وتنموية في الدول المستضيفة للاجئين السوريين في كل من لبنان والأردن ومصر والعراق وتركيا، مشاركة ومساندة منها في تخفيف الأعباء التي تتحملها هذه الدول مشكورة في استضافتها للاجئين السوريين.

ونوه وزير الخارجية بأن دولة الكويت ليست بمعزل عما يجري في محيطنا العربي والإسلامي من تطورات بالغة الدقة والتعقيد، الأمر الذي يتطلب منا جميعا التحلي بروح المسؤولية والعمل سويا نحو الحفاظ على لحمتنا الوطنية وجبهتنا الداخلية، وتفويت الفرصة على كل من تسول له نفسه للعبث بأمن الكويت واستقرارها.

الجراح يحذر

بشكل كبير، على مواجهة آفة المخدرات.

أضاف الجراح ان «الكويت تتعامل مع ارقام كبيرة من المخدرات، واصبحت مركزا لاعادة توزيع المواد المخدرة»، مؤكدا انه «من غير الممكن ان تحل وزارة الداخلية الظواهر الاجتماعية السلبية المنتشرة، دون تدخل المجتمع لمواجهة الآفات المنتشرة».

من جهته أعلن وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الكويتي الشيخ سلمان الحمود، ان دولة الكويت حققت خلال السنوات الثلاث الاخيرة قفزة نوعية وكبيرة في المؤشر العالمي للشباب.

واوضح الحمود ان الكويت انتقلت في المؤشر العالمي للشباب من المركز 110 الى المركز 56، «ما يدل على عمل الدولة الدؤوب لمصلحة الشباب».

اضاف اثناء مناقشة المجلس طلبا نيابيا بشان تشكيل لجنة برلمانية مؤقتة لتحسين بيئة الاعمال، ان الدولة خطت خطوات مهمة في تاسيس الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من منطلق اهتمامها بالشباب.

واكد ان فكرة انشاء لجنة تعنى بتحسين بيئة الاعمال «امر يصب في مصلحة الجميع لاسيما الشباب».

من جهة أخرى أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله استعداد الحكومة للتعاون مع مجلس الامة بشان تعديل سلم الرواتب والاجور «البديل الاستراتيجي»، في الوقت الذي يراه المجلس مناسبا.

اضاف العبدالله في رد على تساؤل نيابي خلال الجلسة، ان «البديل الاستراتيجي» يضم تعديل تشريعات لا بد من اقرارها في مجلس الامة.

واوضح ان الحكومة ابدت رايها في هذه التعديلات، «وهي لاتزال لدى مجلس الامة ولجانه البرلمانية».

من جهة أخرى أحال مجلس الامة موضوع تطاير حصى الشوارع والطرق الى لجنة المرافق العامة البرلمانية، لدراسة ومعرفة اسباب هذه المشكلة، على ان ترفع اللجنة تقريرها الى المجلس بهذا الشان خلال شهرين.

«الخارجية»: لدينا

وقال الجار الله انه استمع من وكيل وزارة الخارجية العراقية لشؤون العلاقات متعددة الاطراف والشؤون القانونية عمر البرزنجي، ان هناك «شهودا جددا وروايات جديدة تتعلق بملف المفقودين الكويتيين».

ولم يكشف الجار الله عن طبيعة تلك المعلومات، بيد انه أكد ان هذا الامر «يبعث الامل في نفوس الكويتيين، ويمثل ضوءا في نهاية النفق المظلم».

أضاف «نحن نعول عليكم وندعوكم لمعالجة هذا الملف الإنساني البحت، والذي يعاني منه المواطن الكويتي بمرارة» قائلا «اني كلي ثقة انكم تدركون حجم هذه المعاناة، ولذلك فان الامل يحدونا جميعا لطي هذه الصفحة وهذا الملف المؤلم».

واكد ان البلدين نجحا في اغلاق العديد من الملفات العالقة، ولم يتبق الا القليل منها، معربا عن ثقته بجهود الجانب العراقي في متابعة ما تبقى وانجازه.

«هيئة الرياضة»

خارطة الطريق التي وضعت للوصول الى قانون يواكب التطورات الرياضية، ويتماشى مع الميثاق الاولمبي والانظمة الاساسية للمنظمات الدولية، وبما لا يتعارض مع الدستور وسيادة الدولة، معربا عن امله ان يتمكن منتخب الكويت من المشاركة في بطولة كاس آسيا المقبلة 2019.

يذكر ان الجلسة الخاصة لمناقشة الازمة الرياضية التي عقدت الاربعاء الماضي، اصدرت قرارات متعلقة بايقاف الرياضة، واهمها تشكيل لجنة مؤقتة تعنى بالشباب والرياضة ستقوم بدراسة جميع المشروعات والاقتراحات بقوانين المقدمة والاجتماع مع الجهات الرياضية، اضافة الى دعوة الهيئات الدولية المعنية والاستماع لوجهة نظرها.

وينتظر ان ترفع اللجنة المؤقتة تقريرها إلى مجلس الامة، متضمنا قانونا جديدا يواكب التطورات الرياضية ويتماشى مع الميثاق الاولمبي والانظمة الأساسية للمنظمات الدولية، وبما لا يتعارض مع الدستور وسيادة الدولة وذلك خلال شهرين من تكليف اللجنة.

كما وافق المجلس على دعوة الحكومة الكويتية للاتحاد الاسيوي لكرة القدم واللجنة الأولمبية الدولية لزيارة الكويت، لمناقشة الوضع الرياضي مع الحكومة ومجلس الامة للوصول إلى صيغة توافقية ترضي جميع الاطراف.

«الدستورية» أرجأت

كما قررت فتح محاضر الفرز التجميعي للجان 17 اصلية و47 اصلية واللجان 48 و49 و50 و51 و52 و53 و54 فرعية واللجان 82 اصلية و83 و84 و85 و86 و87 فرعية واللجنة 131 اصلية واللجان الفرعية 132 و133 و134 و135.

وكانت انتخابات مجلس الامة جرت في الـ26 من نوفمبر الماضي، واسفرت عن فوز 50 عضوا يمثلون الدوائر الانتخابية الخمس، بواقع عشرة لكل دائرة انتخابية.

«العدل»: تعيين

من قبل اللجنة الوزارية المشكلة برئاسته، وفقا لاحتياجات الادارة العامة للخبراء.

أضاف ان الوزير العزب اعتمد التقرير المرفوع اليه من اللجنة التي تضم بعض الخبراء، لاعادة النظر في تعيينات الخبراء الجدد وفحص التظلمات المقدمة من غير المقبولين بهذه الوظائف.

واوضح ان اللجنة قامت بعرض تقريرها على وكيل الوزارة، الذي رفع الامر بدوره الى وزير العدل الذي اعتمد ما ورد في التقرير، بعد ان قامت اللجنة بالاطلاع على كل الاختبارات التحريرية والمقابلات الشخصية وكشوف النتائج النهائية وبحث جميع التظلمات.

وذكر ان اللجنة أعدت كشفا نهائيا بجميع الاسماء للمتقدمين من الاعلى للادنى، بعد التاكد من الدرجة الحاصل عليها كل منهم لافتا الى ان هذه الاجراءات تؤكد حرص وزارة العدل على انصاف المظلومين واعادة الحق لاصحابه.

وقال السريع: «لن يأخذ احد اكثر مما يستحق» اذ ستكون هناك تعيينات لاحقا، في ضوء احتياج الادارة العامة للخبراء لسد النقص الموجود حاليا بقية دعم رجال القضاء في اداء رسالتهم السامية.

وافاد ان المعينين الجدد سيتم تنظيم دورة تدريبية مكثفة لهم في الفترة المقبلة لصقلهم فنيا وقانونيا، ليتمكنوا من مباشرة المهام المنوطة بهم على الوجه الاكمل.

العبادي يأمر

ملابسات» اختطاف صحفية عراقية من منزلها، و«بذل اقصى الجهود لإنقاذ حياتها».

وقد اقتحم مجهولون أمس الأول الاثنين منزل الصحفية افراح شوقي، بعد ساعات من نشرها مقالا على الانترنت، حمل عنوان «استهتار السلاح في الحرم المدرسي»، وانتقدت فيه بشده «المجاميع التي تتصور نفسها اكبر من القانون»، وتفرض ما تريد بقوة السلاح في العراق.

وسبق لشوقي أن عملت مراسلة لصحيفة الشرق الأوسط السعودية الصادرة في لندن، وتعرضت لانتقادات واسعة ورفع دعوى قضائية ضدها، إثر نشر الصحيفة تقريرا نسب تصريحات «مفبركة»، وقد اعتذرت الصحيفة لاحقا عن تقريرها.

وقد أكد مصدر أمني اختطاف شوقي قائلا إن مسلحين ملثمين يستقلون 3 مركبات نوع بيك آب لا تحمل لوحات تسجيل ويرتدون ملابس مدنية، اقتحموا ليلة الاثنين منزلها في منطقة السيدية جنوبي غرب بغداد.

أضاف أن المسلحين اعتدوا على افراد اسرة شوقي وسرقوا مصوغات ذهبية واموالا وسيارتها الخاصة، واقتادوها الى جهة مجهولة.

وقال بيان صدر عن المكتب الصحفي لرئيس الوزراء العراقي إنه «وجه الأجهزة الامنية بالكشف الفوري عن ملابسات تعرض الصحفية افراح شوقي للاختطاف، وبذل اقصى الجهود من اجل انقاذ حياتها والحفاظ على سلامتها، وملاحقة اية جهة يثبت تورطها بارتكاب هذه الجريمة واستهداف امن المواطنين وترهيب الصحفيين».

وقد شكلت عمليات بغداد المسؤولة عن امن العاصمة فريق عمل مشتركا للتحقيق في حادث الاختطاف بالتنسيق مع الاجهزة الامنية على الارض والاجهزة الاستخبارية والسايدة، داعية كل من لديه معلومات عن الحادث الى الادلاء بها للمساعدة في سير التحقيق.

الرئيس الروماني

رئيس الوزراء، سيفيل شحادة، التي كان يمكن أن تكون أول سيدة تتولى رئاسة الوزراء في بلادها وأول مسلمة على مستوى الاتحاد الأوروبي.

وقال كلاوس إيوهانيس: «تمعنت في المسألة جيدا، والآراء التي معها والآراء المخالفة، وقررت ألا اقبل هذا الترشيح».

وقد رشح حزب الديمقراطيين الاجتماعيين شحادة الأسبوع الماضي بعد فوزه في الانتخابات العامة في 11 ديسمبر.

وطلب إيوهانيس من الحزب ترشيح شخص آخر لتولي رئاسة الوزراء، ولم يذكر أسباب رفضه ترشيح شحادة، لكنه قال إنها تفتقد إلى الخبرة السياسية الكافية.

وقال زعيم الحزب إن الحزب لم يجد أي «سبب دستوري أو سبب آخر ... مرتبط بمخاطر محتملة» لرفض مرشحته، مضيفا أن يوهانيس «يريد إشعال أزمة سياسية».

وأشار إلى أن حزبه سيبحث تقديم إيوهانيس للمحاكمة «إذا توصلنا إلى أن هذا في مصلحة البلاد».

وقد أحرز الحزب بمفرده 45 في المئة من عدد أصوات الناخبين، لكنه تمكن مع حليفه في الائتلاف، حزب إيه إل دي إي الليبرالي، من الحصول على 250 مقعدا مما منحه الأغلبية المطلوبة في البرلمان الروماني بمجلسيه، المكون من 465 مقعدا.

وتنتمي الغالبية العظمى من الرومانيين إلى المذهب الأرثوذكسي من الديانة المسيحية.

ويخشى أن يؤدي رفض الرئيس - الذي ينتمي إلى يمين الوسط - لترشيح شحادة إلى أزمة سياسية بعد أن قال حزب الديمقراطيين الاجتماعيين إنه لن يقبل بذلك.

وقد تولت شحادة من قبل منصب وزيرة التنمية الإقليمية والإدارة العامة في عام 2015.

وقد سحب رئيس حزب الديمقراطيين الاجتماعيين، ليفيو دراغنيا، ترشحه لتولي المنصب بسبب صدور حكم عليه بالسجن لمدة عامين مع وقف التنفيذ، لتزوير الانتخابات السابقة.